ضريبة الفوائد إلى ١٠%: النموذج السويسري أجدى

محمد وهبة

من جملة ما هو مطروح في مشروع موازنة ٢٠١٩، رفع الضريبة على الفوائد من ٧% إلى ١٠%. يكاد هذا الاقتراح يكون الطرح الجدي الوحيد في المشروع، إلا أنه أتى ناقصاً، إذ لا مبرّر لأن تكون هذه الضريبة متدنية مقارنة بضريبة دخل الأفراد والشركات. كذلك فإن هذه الضريبة غير تصاعدية، أي إن النسبة نفسها تُفرض على صغار المودعين كما على الكبار منهم. الذريعة الرئيسية لهذه «المساواة» المجحفة، هي السرية المصرفية. في سويسرا، حيث «ملوك السرية»، قانون أكثر عدالة، ويمنح الحزينة إيرادات إضافية

الأزمة التي يمرّ فيها لبنان تستوجب تصحيحاً ضريبياً يعوّض نوعاً من الخسائر والأعباء التي تكبّدها الاقتصاد اللبناني بشقي الإنتاج، أي الشركات والعمال. فهولاء يقدّمون قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، خلافاً للأموال المودعة في المصارف والتي تقتصر الإفادة الوحيدة منها على تمويل الدين العام المربح جداً للمصارف ولكبار المودعين.

يقول الوزير السابق شربل نحاس، إن «ملوك السرية المصرفية» في سويسرا، عرفوا كيف يستفيدون منها. ففي سويسرا، تخضع الفوائد لضريبة بمعدل ٣٠%، إلا أن هذه الضريبة لا تتطبق على ادخارات المودعين إذا تتازلوا عن السرية المصرفية (والتتازل هنا لا يكون مطلقاً، بل يكون لسلطة الضرائب في وزارة المال وحدها حق الاطلاع على ما يجنيه المودع). ففي الحالة الثانية، تُحتسب أرباح الفوائد من ضمن الدخل الفردي الذي تُفرض عليه ضريبة موحدة تصاعدية وفق شطور. أما في لبنان، فيخضع صغار المودعين وكبار المودعين لضريبة متدنية وبشكل متساو.

والأسوأ من ذلك، أن هذه الضريبة منخفضة، مقارنة بالضرائب التي تطاول القطاعات المنتجة، سواء الشركات أو العمل. «كل أشكال الإنتاج في لبنان تخضع لضريبة. بعضها تصاعدي مثل ضريبة الدخل على الرواتب والأجور التي تصل إلى ٢٥% وفق الاقتراحات المقدمة ضمن مشروع موازنة ٢٠١٩. وبعضها الآخر غير تصاعدي مثل ضريبة الأرباح التي جرت زيادتها في السنة الماضية من ١٥% إلى ١٧% والتي تلحقها ضريبة بمعدل ١٠% على توزيع الأرباح، ليرتفع إجمالي العبء الضريبي عليها إلى ٢٥%. لكن ضريبة الفوائد كانت ٥٥ منذ عام ٢٠٠٣ حين استحدثت هذه الضريبة، ثم رفعت عام ٢٠١٧ إلى ٧% وألغى الإعفاء الذي كان ممنوحاً للمصارف عليها، وباتت تُعرَض على المصارف بدلاً من أن تحسم من ضريبة الدخل.«

وطوال ١٤ عاماً كانت المصارف تحظى بامتياز يعفيها من ضريبة الفوائد. وأُلغي هذا الامتياز إبان البحث عن تمويل كلفة سلسلة الرتب والرواتب، فأقرّ مجلس النواب في نهاية ٢٠١٧ تعديلاً على القانون ٦٤ يلغي هذا الإعفاء صراحة. استعملت ضريبة الفوائد كأداة لتعزيز إيرادات الخزينة. وعُدَّت هذه الضريبة وتعديلاتها تطوّراً لافتاً في النظام الضريبي لتصحيح التركز المرتفع في الثروة، لكنه بقي تصحيحاً ناقصاً يساوي بين أصحاب الودائع الكبيرة وأصحاب الودائع الصغيرة.

انطلاقاً من التجربة السويسرية، يعنقد نحاس أنّ الأجدى بالسلطة أن تذهب في اتجاه تصحيح ذي معنى اقتصادي واجتماعي، فتعمد إلى رفع ضريبة الفوائد إلى المعدلات الموازية لمعدلات الضريبة. «من يضع أموالاً في لبنان للاستفادة من السرية المصرفية، لن يهرب، لكن يجب أن نفرض عليه دفع كلفة هذه الاستفادة. ومن يصنّف «معتَّراً» يُفتح المجال أمامه للاستفادة من الإعفاء من هذه الضريبة مقابل رفع السرية المصرفية عن حساباته»، يقول نحاس.

في الواقع، ليس الأمر اختراعاً لبنانياً، لكن الدول تفرض هذه الضريبة بما ينسجم مع رؤيتها الاقتصادية. في لبنان العكس يحصل. «هذا البلد فيه مستوى مرتفع من التركز في الودائع، وهذا الأمر يجب أن يؤخذ كمؤشر جدي على المستوى الذي يعيشه المقيمون في لبنان، فضلاً عن أنه يقتضي أن يكون تسديد الضريبة استناداً إلى نوع الدخل وطريقته»، وفق نحاس.

وكدليل على ذلك، يتطرق نحاس إلى الواقع الحالي: إن ارتفاع معدلات الفوائد زاد إيرادات ضريبة الفوائد، لكنه أدّى أيضاً إلى اتساع الفجوة الضريبية. فمن كان يحصل على فائدة بمعدل ٥% على وديعته بالدولار، يبقى له منها بعد اقتطاع ضريبة الفوائد بمعدل ٧٧ نحو ٤,٦٥% كرهوائد صافية» على الوديعة. لكن بعد ارتفاع أسعار الفوائد بات المودع يحصل على ١٠% مقابل وديعته، ما يبقى له بعد اقتطاع الضريبة ٩,٣% كرهوائد صافية. «

وعلى سبيل المثال، إن الوديعة بقيمة ١٠٠ ألف دولار ستحصل من فائدة الـ٤,٦٥% على ما قيمته ٤٦٥٠ دولاراً سنوياً، فيما تحصل على ٩٣٠٠ دولار إذا كانت الوديعة بقيمة مليون دولار، فإنها ستحصل على ٤٦٥٠٠ دولار على الفائدة المتدنية، وعلى ٩٣٠٠٠ دولار بعد ارتفاع الفائدة.

أين العدالة في توزيع العبء الضريبي؟ ألا يفترض أن أصحاب الودائع الكبيرة يمكنهم تحمّل ضريبة أعلى على دخل يأتيهم بسهولة ومن دون أي قيمة مضافة في الاقتصاد؟ ألا يجب أن تؤخذ إحصاءات تركّز الودائع بالحسبان بما أنها تشير إلى أن ٠,٨٦% من مودعي المصارف يملكون ودائع تفوق ٨٧ مليار دولار مقابل ٥٩٠% من المودعين الذين يملكون نحو ١ مليار دولار؟

يجب رفع ضريبة الفوائد إلى معدلات ضريبية مساوية للمعدلات المفروضة على الإنتاج

المساواة بين هاتين الشريحتين من المودعين ظالم. صغار المودعين هم في غالبيتهم أجراء في القطاع العام والخاص ومن صغار الكسبة الذين يدخّرون جزءاً قليلاً من مداخيلهم بهدف توفير التعليم الجامعي لأولادهم، أو للاحتياط في مواجهة الأيام السوداء. في المقابل، إن كبار المودعين ينفقون من الفوائد المحصلة على ودائعهم على السياحة والسفر وشراء السلع الكمالية الباهظة الثمن وعلى رفاهيتهم المطلقة التي لا يحتاجون أصلاً لأن ينفقوا عليها من عمليات تحويل المال العام إلى مال خاص، بل يكفيهم الإنفاق عليها من مداخيلهم.

هذه ليست ثغرة بسيطة في النظام الضريبي، بل خطأ فادح يمكن معالجته من خلال النموذح السويسري. لكن كيف يصبح الأمر مع اقتراح رئيس الحكومة سعد الحريري إعفاء المصارف من هذه الضريبة، أي إعادة الامتياز إليها؟

الحريري اقترح في ورقة مقدّمة للقوى السياسية، أن يوافق على رفع الضريبة من ٧% إلى ١٠% مقابل إعطاء «حق الحسم للمصارف»، أي حق حسمها من ضريبة الأرباح. بمعنى آخر، هو يقترح إعفاءها من هذه الضريبة التي سيتحملها في هذه الحالة المودعون حصراً. وإعفاء المصارف إلى جانب الامتناع عن تشطير الضريبة بحسب قيمة الودائع، سيؤدي تلقائياً إلى زيادة في تركّز الثروة بين شرائح المجتمع اللبناني، ما سيتيح للمصارف ولكبار المودعين من مراكمة الثروة التي جمعوها بفضل النظام الضريبي السائد. سيحصل كبار المودعين على مبالغ هائلة من الفوائد المصرفية على أموالهم، وخصوصاً في ظل ارتفاع معدلات الفوائد إلى أكثر من ١٨% على ودائع الليرة وأكثر من ١٠% على ودائع الدولار في بعض الحالات. هذه المبالغ سيعاد توظيفها كودائع منتجة للفوائد... وهكذا دواليك. أما أصحاب الودائع الصغيرة، فسيستعملون الناتج من الفائدة على ودائعهم لتلبية حاجاتهم الأساسية المتنامية في ظل الأوضاع الصعبة، وستستنزف الضريبة جزءاً من قدراتهم بما يؤدي إلى استنزاف أصل ودائعهم.

في ظل هذا الواقع، هناك من يقول للناس: سنزيد تركّز الثروة بأيدي القلّة وإفقار الآخرين! فالهدف من اقتراح الحريري، إذا ما أقرّ، تجنيب المصارف تسديد حصّتها من الضريبة، ما سيفوّت على الخزينة مبلغاً يفوق ٢٠٠ مليون دولار. وفي المقابل سيُحمَّل المودعون كامل قيمة هذه الضريبة، بما تقدَّر قيمته بنحو ١,٣ مليار دولار تصيب صغار المودعين بالمعدل نفسه الذي يصيب كبار المودعين.